الدور المتوقع لاعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة بالولايات المستحدثة في الجنوب الجزائري - ولاية تيميمون أنموذجا

The expected role of using feasibility studies for public construction projects in supporting sustainable development in the new states in southern Algeria - Timimoun state as a model -

ط.د. كرومي فاطمة الزهرة [*1]، أ.د. بن الدين امحمد [2]

[1] طالبة دكتوراه، جامعة أحمد دارية - أدرار (الجزائر)، kerroumi.Fatma@univ-adrar.edu.dz

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة احمد دارية - أدرار (الجزائر)، mhd.bendine@univ-adrar.edu.dz،

تاريخ الاستلام: 2024/09/24 تاريخ القبول: 2024/12/02 تاريخ النشر: 2024/12/20

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون، حيث استعرضت الدراسة الإطار النظري المتعلق بمتغيرات الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي ثم الانتقال إلى الجانب التطبيقي الذي أساسه التعرف على قوة العلاقة وحجم الأثر الموجود بين المتغير المستقل والتابع وذلك بعد معالجة البيانات المستوحاة من استبيان تم توجيهه لعينة مختارة من الهيئات ذات العلاقة بدراسة وتقييم المشاريع العمومية، وقد تم تحليلها عن طريق برنامج Spss V26؛ وأسفرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط وأثر ضعيفين بين دراسات جدوى المشروعات الانشائية العمومية والتنمية المستدامة بولاية تيميمون من وجهة نظر المبحوثين.

الكلمات المفتاحية: دراسة الجدوى، مشروعات إنشائية، تنمية مستدامة، ولايات مستحدثة، ولاية تيميمون.

تصنيفات JEL: Q01 – Q13

Abstract :

The study aims to identify the role of public construction projects feasibility studies in supporting the sustainable development of Timimoun State The study reviewed the theoretical framework for topic variables based on the descriptive curriculum and then moved to the applied aspect underpinned by the identification of the strength of the relationship and the magnitude of the impact between the independent variable and the follow-up after the processing and analysis of questionnaire-inspired data through the SPSS 26 programme;

The results of the study resulted in a weak correlation and impact between feasibility studies of public construction projects and sustainable development in the state of Timemon from the respondents point of view.

Keywords: Feasibility studie, construction projects, Sustainable development, New states, Timimoun.

JEL Classification Codes : Q01 – Q13

[*] **المؤلف المرسل: كرومي فاطمة الزهرة** kerroumi.Fatma@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

ازداد توجه الدول لا سيما الصناعية منها في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار في مجال المشاريع الإنشائية، كون الأخيرة أضحت تعد من أهم الأدوات الأساسية في تحريك العجلة الاقتصادية، فخصصت لها موارد مالية ضخمة واستخدمت فيها عديد التكنولوجيات والتقنيات الحديثة ما جعلها تحقق إيرادات مالية معتبرة، كما أضحى القطاع الإنشائي أحد أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد من حيث توفير البنى التحتية ودعم الاستهلاك والقدرة الشرائية من خلال حجم العمالة التي أضحى يوفرها.

تعد دراسات جدوى المشاريع أداة مهمة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في هاته المشاريع، بحيث يرتكز عليها المستثمر ومتخذي القرار في تقييم مختلف جوانب المشروع المالية والاقتصادية، الإجتماعية والبيئية وبناء على نتائج هذه الدراسات يمكن للجهات المعنية تحديد ما إذا كان بالإمكان تنفيذ المشروع أو رفض الاستثمار فيه.

وفي الوقت الذي يزداد فيه توجه الجزائر -كغيرها من الدول النامية- لمواكبة التوجهات العالمية واستغلال الفرص التي يوفرها القطاع الإنشائي، من خلال توسيع الاستثمارات في البنية التحتية كالإسكان، شبكات التوصيل الطاقوية، الطرقات، السكك الحديدية، السدود ... وغيرها من المشاريع الهائلة، تطفو إلى السطح الكثير من المشاكل والانحرافات الإدارية المرافقة كمشاكل تدني مستوى جودة المشاريع الإنشائية، إدارة التكاليف والآجال التي عادة ما تتجاوز ما تم تخطيطه ودراسته وتحديده كأهداف مسطرة ناهيك عن عدم تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها – بعد استغلالها_ نتيجة عدم التقييم الفعلي والاختيار الأمثل لها تنظيميا ومكانيا وزمانيا، من خلال دراسة جدواها على التنمية المحلية المستدامة، ما يجعل من الضروري تبني دراسات جدوى تكون ملائمة لبيئة عمل هذه المشروعات لضمان نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع شح الموارد المالية، حيث تأخذ بعين الاعتبار الأولويات التنموية للمناطق لا سيما تلك المراد دعمها بالولايات المستحدثة في الجنوب والمناطق الحدودية،

إشكالية الدراسة:

تشير التقديرات إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنسبة تفوق 90% يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالبنية التحتية، وهو ما يعني أنه إن لم يتم إجراء استثمارات مجدية في البنية التحتية فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2030 يعد أمرا صعبا إن لم يكن غاية مستبعدة التحقيق.

وتعد ولاية تيميمون من بين الولايات المستحدثة مؤخراً في الجزائر، حيث تسعى بدورها جاهدة إلى تحقيق الإزدهار والتوازن الاقتصادين وكذا العدالة الاجتماعية تحت ما ينص عليه مسمى التنمية المستدامة، وذلك من خلال الاستثمار في قطاع الإنشاءات كالسكن والبنى التحتية عن طريق إنشاء مرافق ومشاريع تنموية عمومية لتلبية احتياجات أفراد المجتمع المحلي من جهة وإضفاء طابع جمالي على القطاع المعماري للولاية.

غير أن هاته المشاريع الانشائية كثيرا ما احتدم النقاش حولها في مختلف المجالس المحلية نتيجة اختلاف الرؤى في أولويات الاختيار بينها أو في الجوانب الفنية لإنجازها ما يفتح المجال واسعا للبحث في الآليات الكفيلة باعتماد

دراسات جدوى بشأن اتخاذ القرار الاستثماري الأمثل للمفاضلة بينها، وكذا تقييم مختلف جوانبها "الاقتصادية، البيئية، المالية، الاجتماعية والقانونية ...الخ" من أجل ضمان سلامة إنجازها في الوقت المحدد ووفقا للميزانية المبرمجة لها وبدون هدر للموارد الطبيعية والمالية وغيرها.

وضمن هذا السياق سنحاول الوقوف على معرفة الأثر المتوقع لدراسات جدوى المشروعات الإنشائية وبالإضافة إلى دعم هذه الاخيرة لمستوى التنمية المستدامة في الولاية من خلال إشكالية قوامها كالتالي:

ما مدى تأثيردراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون كولاية مستحدثة بالجنوب الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

طرح إشكالية الدراسة قاد الباحثين لطرح بعض الفرضيات لاختبارها وهي كما يلي:

- تساهم دراسة جدوى المشاريع الانشائية العمومية في تحقيق التنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين اعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية ودعم التنمية المستدامة بولاية تيميمون.
- لا يوجد أثر دال احصائيا عند مستوى معنوية 5% بين اعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية العمومية ودعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية القطاع الذي تسلط الضوء عليه والمتمثل في قطاع المشروعات الإنشائية العمومية لما للأخيرة من دور في النهوض ببيئة الاعمال وتحقيق التنمية المستدامة، ما يستوجب الاهتمام بالآليات والسبل الكفيلة لتعظيم المكاسب منها ولعل من بينها دراسات الجدوى لها، حيث تهدف الأخيرة تحقيق أكبر عائد متوقع لا سيما العائد الاقتصادي والاجتماعي. وما يزيد من أهمية الدراسة كونها تقف على الدور المتوقع لدراسة جدوى هذا النوع من المشاريع بواحدة من أهم الولايات المستحدثة بالجنوب الجزائري ممثلة في ولاية تيميمون. ما قد يساهم في إبراز أهمية مثل هكذا مواضيع للمهتمين بقطاع المشروعات الانشائية في تحديد الأولويات التنموية والتقليل ما أمكن من الفوارق بين مختلف المناطق وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر من بينها:

- إبراز مجالات مساهمة المشروعات الانشائية العمومية في دعم التنمية المستدامة.
- تشخيص مستوى إعتماد معايير لدراسة جدوى المشروعات الإنشائية من لدن الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بالولايات.
- التعرف على قوة العلاقة ومعرفة نسبة الأثر الموجود بين متغيرات الموضوع المدروس وعلى دلالاتها الإحصائية.
- محاولة الخروج بنتائج وتقديم توصيات على ضوئها لمدراء المؤسسات المبحوثة حول أهمية الاستفادة من دراسة الجدوى للمشاريع العمومية.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة فرضياتها سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري لدراسة الجدوى والتنمية المستدامة وسيتم الاعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي باعتباره الأنسب لتحليل البيانات المتحصل عليها من أفراد العينة المبحوثة حول محاور أداة الدراسة الممثلة في الاستبيان وإتمام الجانب التطبيقي للدراسة. كما سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي المبني على الأسلوب الاستنباطي لمعرفة الدور المتوقع لدراسة جدوى المشاريع الانشائية المراد تجسيدها بالولايات المستحدثة على التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

بعد إجراء عملية مسح علمي على مجموعة من الاعمال العلمية المقالات منها والرسائل الجامعة حول متغير دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات العامة تم اكتشاف أن الكتاب والباحثين درسوا هذا المتغير إما لوحده "مفهومه وأبعاده" أو مع عدة متغيرات أخرى كتقييم المشاريع، ترشيد القرار الاستثماري وتمويل المشاريع ولم يتم تناوله مع التنمية المستدامة هذه الاخيرة التي تراعي احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة، ما جعلنا نقف على دراسة هذا الموضوع للتعرف على العلاقة التي تربط المتغيرين وهل هناك تأثير فيما بينهما، وفيما يأتي عرض لبعض الدراسات التي تمس موضوع الدراسة الحالية بخصوص المتغير المستقل (دراسات الجدوى) والمتغير التابع (التنمية المستدامة).

✍ **دراسة Pranav B. Maske & Ajay K. Gaikwad، (2021) بعنوان:**

Feasibility Study For A Residential Construction Project: A Case Study

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان المشروع السكني في منطقة بيمبري تشينشواد مجدٍ أم لا من خلال إجراء دراسة جدوى مالية للمشروع قبل البدء فيه، بحيث توصلت إلى أن جميع المعايير "نسبة تكلفة المنفعة وصافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي" كانت ضمن الحدود المقبولة للحالات المثالية وقد تم استنتاج أن المشروع يكون مجدياً عندما تكون نسبة الحجوزات أكثر من 77% أو عندما يكتمل المشروع في غضون 57 شهرا من بدايته (Pranav B و Ajay K، 2021).

✍ **دراسة Agaba Moses & Turyasingura John Bosco، (2023) بعنوان:**

Project feasibility studies and sustainability of governement supported projects in uganda

هدفت الدراسة البحث عن تأثير دراسات جدوى المشروع على إستدامة المشاريع المدعومة من الحكومة في اوغندا باستخدام دراسة حالة لنموذج تنمية الأبرشية في مقاطعة كابالي واعتمدت الدراسة في التحليل على جداول التردد ومصفوفة الارتباط بيرسون، وأسفرت نتائج التحليل إلى أن نماذج تنمية الابرشيات في مقاطعة كابالي تكون أكثر فعالية عند تنفيذ المشاريع التشاركية بحيث خلصت إلى أن لدراسات جدوى المشروع تأثير كبير على استدامة المشروع(Turyasingura & Agaba, 2023) .

✍ **دراسة ضيف احمد وآخرون، (2021) بعنوان: نحو تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق استراتيجية التسويق الاخضر بمنظمات الاعمال**

هدفت الدراسة التعرف عن مساهمة استراتيجية التسويق الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة "الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية"، بحيث توصلت الدراسة إلى أن هذه الاستراتيجية تعتبر أداة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين وإحترام هذه المؤسسة للالتزامات البيئية من أجل تقلق التلوث البيئي لجعل العالم مكانا أفضل لعيش الأجيال القادمة، وقد قدمت الدراسة وصية للمؤسسات الجزائرية بأن تتبنى أبعاد التسويق الأخضر ضمن خططها الاستراتيجية باعتباره جزء من ثقافة المؤسسة غرضا منها الحفاظ على بيئة نظيفة وإرضاء احتياجات الزبائن ومتطلباتهم وصول إلى تحقيق التنمية المستدامة من وراء ذلك)ضيف ,ضيف & ,حمياني(2021 ,.

دراسة زبير محمد (2019) بعنوان:

دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة ،حيث توصلت إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يرتكز على تبني دراسة الجدوى البيئية للمشاريع ذلك من خلال مساهمتها الكبيرة إلى جانب دور دراسة الجدوى الاقتصادية ككل التي تهدف إلى اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والمادية وهذا ما يعكس جوانب التنمية المستدامة، كما توصي الدراسة إلى إلزام جميع المشاريع مهما كانت خاصة العمومية منها بضرورة القيام بدراسة جدوى دقيقة وموضوعية لتجنب للأثار البيئية الوخيمة والحفاظ على المال العام لاستغلاله في مشاريع مجدية (زبير، 2019).

وبعد مراجعة الدراسات السابقة التي تم عرضها لاحظنا أن متغيراتها تختلف عن متغيرات الدراسة الحالية إلا دراسة (زبير محمد) التي إقتربت من موضوع الدراسة بشكل كبير، وفيما يخص المناهج العملية والأدوات الإحصائية التي إعتمدت عليها تختلف كذلك عن منهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي ومنهج التحليل الذي طبق من أجل تحليل أداة الاستبيان التي جاءت خصيصا لجمع بيانات الدراسة التطبيقية، بحيث طبقت دراستنا في ولاية من ولايات الجنوب الجزائري (ولاية تيميمون) وأسفرت نتائجها الى وجود علاقة وتأثير ضعيفين بين متغيرات الموضوع.

المحور الأول: مدخل عام حول دراسة الجدوى الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المحور إلى الخلفية النظرية المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية ومحاولة إبراز المقصود منها، مكوناتها وكذلك الصعوبات التي من شأنها أن تواجه القيام بهذا النوع من الدراسات.

الفرع الأول: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

يعتبر موضوع الجدوى الاقتصادية من بين المواضيع المميزة التي حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين بمجال اتخاذ القرارات لا سيما القرارات الاستثمارية، حيث تعد المنطلق لأخذ صورة مبدئية ومسبقة عن المشروع الاستثماري المراد الدخول فيه، من خلال تقييم المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منه، كما تساعد في رصد الوسائل المثلى لمواجهة المخاطر المحتملة التي قد تعيق سير المشروع وتؤدي إلى إفشاله، وعدم بلوغ أهدافه المرجوة.

ولقد تعددت التعاريف المعطاة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع ويمكن تقديم البعض منها فيما يلي:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهجية متينة لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف من بينها الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكلاهما على مدى عمره الافتراضي (بن عاشة، علماوي، و بن اودينة، 2020، صفحة 134).
- وتعرف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع على أنها الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع والتي تكون في شكل دراسات أولية وتفصيلية "قانونية، تسويقية، مالية...الخ"؛ والتي من خلالها يمكن لمتخذ القرار التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية مقترحة بما يتلاءم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها (بلعجوز و صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، 2013، صفحة 33).
- دراسات جدوى المشروعات الاقتصادية تجمل في تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشروعات الاستثمارية من عدة جوانب: سوقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، اجتماعية...الخ، ودلك تمهيدا لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة (حسن السبسي، 2003، صفحة 19).

من خلال ما تم سرده من تعاريف يمكن القول أن **دراسة الجدوى الاقتصادية هي مجمل الدراسات "المبدئية والتفصيلية" التي تهدف إلى تقييم المشروع من مختلف جوانبه، بما يمكِّن صاحب المشروع يقرربين أن يستثمرفي ذلك البديل (المشروع) أو أن يُعرض عن الاستثمارفيه.**

الفرع الثاني: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية

لدراسة الجدوى الاقتصادية مرحلتين يمر بهما كل مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم أو مشروع الاحلال أو التجديد...إلخ ونفصل فيها فيما يلي:

أولاً: دراسة الجدوى المبدئية (الأولية): هي دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن جوانب المشروع المقترح، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاد قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية الخاصة بالمشروع. وبالتالي فإن الدراسة المبدئية تهدف إلى المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المقترحة لتحديد المشروع الذي يجب عمل دراسة جدوى تفصيلية له. (عبد الله عبد و عبد الحميد، 2017، صفحة 20).

ثانياً: دراسة الجدوى التفصيلية: تأتي كمرحلة ثانية بعد دراسة الجدوى المبدئية وهي أكثر تفصيل منها، بحيث ترتكز على مجوعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة يمكن حصرها في خمسة دراسات "الدراسة القانونية، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية، الدراسة المالية، الدراسة البيئية" ونوجز تعريف كل منها فيما يلي (بلعجوز و صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، صفحة 36):

1- الدراسة التسويقية: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد من وجود سوق لمنتجات المشروع والتعرف على سياسات البيع الممكن إتباعها، وتحديد ما يترتب عليها من إلتزامات مالية وتجهيزات ويطلق على هذه الدراسة مسمى آخر وهو دراسة الأسواق المتوقعة؛

2- الدراسة المالية: تشمل تقدير رأس المال الضروري، أي تكاليف الاستثمار والتشغيل على مختلف أنواعها ومن ثم تحديد مصادر التمويل بالإضافة إلى تقدير العائد على رأس المال المستثمر.

3- الدراسة الفنية: يطلق عليها أيضا مسمى دراسة الجدوى الهندسية وتستلزم في تنفيذها توافر العديد من المعلومات والبيانات الاقتصادية منها والاجتماعية والتسويقية كذلك وهي من الضروريات في دراسة الجدوى الكلية للمشروع وباختصار يمكن القول أن دراسة الجدوى الفنية ترتكز على عنصريين أساسين هما (الحواري و العتبي، 2017، صفحة 128.127):

- تحديد الحجم الاقتصادي للمشروع: ويقصد به تحديد توليفة من الآلات والمواد المختلفة وحجم العمالة الكافي للصناعة.
- تحديد أسلوب الإنتاج: وهي الطريقة التي يتبعها المشروع في التصنيع أي كيفية تحويل المدخلات المختلفة الى منتوج نهائي.

4- الدراسة القانونية: تهدف إلى التحقق من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين واللوائح التنظيمية المنظمة للاستثمار في الدولة (تمجغدين، 2018، صفحة 44).

5- **الدراسة البيئية**: توضح درجة الحماية والصيانة التي تتحقق للبيئة عبر مراعاة قدرتها الاستيعابية وطاقتها القصوى لتحمل النشاطات البشرية الهادفة لاستغلال الموارد البيئية دون حدوث تدهور أو استنزاف بيئي على المدى القصير والبعيد (زبير، 2019، صفحة 56).

الفرع الثالث: أهداف دراسة الجدوى للمشاريع

لدراسة الجدوى كغيرها من الوظائف أهداف تسعى لتحقيقها وذلك للأهمية والأثر الإيجابين لها على كل من المشروع والمؤسسة، ويمكن إجمال أهم الأهداف من خلال النقاط التالية: (أوسرير و بن حاج جيلالي مغراوة، صفحة 332):

- ✓ تعظيم الثروة من خلال تعظيم الربح وهذا الامر يحقق تعظيم القيمة السوقية والعائد الاجتماعي كذلك؛
- ✓ وضع خطط وبرامج لتنفيذ المشروع وتحديد أسلوب إدارة المشروع والتفاعل بين عناصر التشغيل والتسويق والتمويل؛
- ✓ المساعدة للوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة المادية أو الطبيعية والتي تتصف بالندرة النسبية خاصة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري؛
- ✓ اختيار المشاريع التي تحقق للمجتمع ولصاحب المشروع وللدولة أعلى منفعة؛
- ✓ إتاحة الفرص لاختيار المشاريع التي تعمل على زيادة العدالة في توزيع الدخول؛
- ✓ اختيار المشاريع التي تساعد على حل المشاكل الاقتصادية والبيئية.

الفرع الرابع: مشاكل وصعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية

بقدر ما لدراسة الجدوى من أهمية كبرى وأهداف رئيسية إلا أنها تتصادف مع مجموعة الصعوبات والعوائق من شأنها أن تخفض من قيمتها ووزنها وحتى دورها في نجاح المشروع، ونوجز البعض من هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي (بن شاعة، علماوي، و بن أوذينة، 2020، صفحة 139):

- عدم توافر المعلومات ودقتها: تعتبر من العقبات الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استثماري سليم.
- النقص الواضح في المتخصصون في دراسات الجدوى: لابد من وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، ويؤدي هذا النقص إلى دخول العديد من غير المتخصصين في هذا المجال مما يترتب عليه ضعف وإختلالات في الدراسات المقدمة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن المصداقية المطلوبة.
- عدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسات الجدوى وحجم المشروع ورأي المال المتخصص للاستثمار فيه.
- صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية والفنية والمالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، وهو ما ينعكس سلباً على تلك القرارات وذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة.

المحور الثاني: إطار مفاهيمي للمشاريع الإنشائية

المشاريع الإنشائية لها عدة مصطلحات أخرى هناك من يطلق عليها مسمى مشاريع قاعدية و/أو مشاريع البنية التحتية وكذلك المشاريع الأساسية أما باللغة الإنجليزية فيطلق عليها Infrastructure Project.

الفرع الأول: تعريف المشروع الإنشائي

اختلفت تعاريف مصطلح المشروع الانشائي باختلاف وتعدد وجهة نظر الكتاب والباحثين له وفيما يلي نسرد البعض منها:

- **معهد إدارة المشروع الأمريكي (PMI)** بأنه "مسعى مؤقت يتعهد فيه لإنتاج سلعة أو الخدمة أو نتيجة فريدة من نوعها (PMBOK, 2008, p. 61) ".
- **تعرفه منظمة المواصفات العالمية (ISO 10006)** "المشروع عملية فريدة تتكون من مجموعة النشاطات المتناسقة والمترابطة فيما بينها، لها تاريخ بداية ونهاية، والموجهة نحو تحقيق هدف محدد وفقاً للمتطلبات المحددة وتتمثل في الزمن، التكلفة، الموارد" (واضح و جعيل، واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر- الصعوبات والحلول، 2019، صفحة 61).
- المشروع الانشائي عبارة عن مشاريع تنموية ذات وزن وتأثير على البنية الأساسية وصناعة الانشاءات وكذلك الاقتصاد الوطني، وهي تحتاج إلى استثمار اقتصادي ووقت للتنفيذ وأعداد كبيرة من القوى العاملة على حسب حجم ونوع المشروع.... إلخ (واضح، مساهمة في تحسين إدارة المشاريع الانشائية في الجزائر: دراسة تطبيقية لنشاط إنجاز قنوات نقل المحروقات عبر الأنابيب. حالة المؤسسة الوكنية للقنوات (ENAC) فرع سونطراك ، 2016/2017، صفحة 10).

نستنتج من خلال ما سبق ذكره من تعاريف أن المشاريع الانشائية تتمحور في تصميم وإنشاء مرافق عمومية "المباني السكنية والتجارية، الجسور والطرق والمطارات، مستشفيات ومدارس" وغيرها من مشاريع البنية التحتية وهذا الامر يتطلب تنسيق وتعاون مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية كالمالكين والمهندسين والمصممين،

المقاولين، الموردين، السلطات الحكومية والتنظيمية وأحياناً أفراد المجتمع المحلي بهدف إنجازه وإخراجه في أحسن حلة تلبي حاجات المجتمع وتعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد.

الفرع الثاني: خصائص المشاريع الإنشائية

تتميز المشاريع الانشائية عن غيرها من المشاريع بعدد من الخصائص نذكر منها (واضح و جعيل، واقع دراسات جدوى المشاريع الإنشائية في الجزائر- الصعوبات والحلول، 2019، صفحة 62.61):

- يتطلب تنفيذ بعضها وقت طويل حسب حجم المشروع وبيئته، فمدة التنفيذ قد تستمر إلى عدة سنوات؛
- تحتاج إلى التخطيط المسبق والمعرفة بالمخاطر والتوقعات المستقبلية؛
- تحتاج إلى عدد كبير من العمالة الفنية من تخصصات مختلفة؛
- تحتاج لتمويلات مالية وإجراءات تعاقدية وقانونية؛
- تساهم في رفع مستوى المعيشة لقطاع كبير من أفرد المجتمع؛
- تساعد على ابتكار أنواع جديدة من المواد الأولية المحلية المستخدمة في التشييد.

الفرع الثالث: أنواع المشاريع الإنشائية

يمكن تقسيم المشاريع الإنشائية إلى مجموعة من الأقسام وهي (محمد يوسف، 2012، صفحة 85):

- **مباني سكنية:** مباني، فيلات، أبراج، وتكون إما للاستخدام الشخصي أو للبيع.
- **مباني غير سكنية:** هي عبارة عن مشروعات خدمية (عامة) وتشمل مدارس، جامعات، مستشفيات، مدارس حكومية.
- **المشاريع الصناعية:** المصانع، محطات وقود، محطات طاقة، أبار البترول.
- **المشاريع الثقيلة (البني التحتية):** الطرق، أنفاق، سدود، سكك حديدية، مصارف، مشاريع المياه، المطارات.

ورغم هذه الخصوصية وهذا التفرد لكل نوع من أنواع المشاريع الانشائية إلا أن المفاهيم العلمية في إدارتها وأهدافها تبقى واحدة، وهي التنفيذ في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية وبالجودة المطلوبة.

المحور الثالث: ماهية التنمية المستدامة

بدأ ظهور مفهوم التنمية المستدامة في الأدبيات التنموية العالمية في أوساط الثمانينات من القرن الماضي تحت تأثير مسمى الاهتمامات الجديدة والحفاظ على البيئة، نتيجة للدور الذي أثارته الدراسات والأبحاث وكذا تقارير روما الشهيرة في السبعينات من القرن الماضي حول إجبارية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وسبب إنتشار إستخدام المفهوم هو كثرت الأحداث المضرة للبيئة وإرتفاع درجة التلوث علمياً.

الفرع الأول: تعاريف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات المماثلة لها منها التنمية البشرية والتنمية التضامنية، التنمية المواصلة، التنمية الشاملة والتنمية الإيكولوجية وغيرها، بحيث التقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة، وعليه سوف نعطي صورة توضيحية عن مضمون هذا المصطلح من خلال التعاريف التالية:

- التنمية المستدامة تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجته (بوساحة و بحوص، 2019، صفحة 72).
- عرفها المفكر **بليز** بأنها: تصور تنموي شامل يعمد إلى تقوية المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، وتعد أيضاً إستثمار لكل الموارد من أجل تحقيق رفاهية الانسان (علي عباس و بوبشيش، 2022).
- التنمية المستدامة مفهوم مستمد من التوازن بين ثلاثة ركائز أولها الاستدامة البيئية التي تستلزم الحفاظ على جودة البيئة التي تعد ضرورة حتمية لممارسة الأنشطة الاقتصادية، اما النوع الثاني يتمثل في الاستدامة الاجتماعية التي تسعى جاهدة لضمان حقوق الانسان والحفاظ على موروث الثقافي والتنوع العرقي والديني؛ وأخيراً الاستدامة الاقتصادية اللازمة للحفاظ على راس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري للدخل والمعيشة (Tomislav, 2018, p. 68)

التعريف الاجرائي للتنمية المستدامة: عبارة عن عملية محكمة تقوم على إستراتيجية بعيدة الأمد تضم جملة من الأهداف تلبي حاجات المجتمعات الحالية بشكل متكامل ومتوازن مع الاخذ في الحسبان متطلبات الأجيال القادمة بشكل مستمر وفعال ومستدام.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية (صاطوري، 2016، صفحة 300.301):

- تنمية تضع تلبية إحتياجات الافراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما له علاقة بتحسين نوعية الحياة البشرية المادية والاجتماعية؛
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية "الهواء، الماء...الخ" لذلك التنمية تشترط عدم استنزاف الطاقات الحيوية؛
- تنمية المتكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات؛
- للتنمية جانب نوعي يتعلق بالجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهداف وفوائد يستفيد منها أفراد المجتمع بالدرجة الأولى وتجعل أعمال المؤسسات و/أو الشركات التي تلتزم بها في الحيز القانوني والتنظيمي الصائب الذي لا يخل بالقوانين والتنظيمات المعمول بها، فيما يلي يمكن حصر البعض منها في مجموعة من النقاط (بوحجلة، صفحة 76):

- ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات، المياه، الحياة البرية، الأسماك، الطاقة والموارد المعدنية؛
- حماية الطبيعة والنظام البيئي لصالح الأجيال القادمة، من خلال إعتماد توليد الطاقة على الموارد المتجددة؛
- العمل على تجدد هذا الموارد وإطالة أمدها لفترات زمنية طويلة، فلتحقيق أهداف التنمية المستدامة عليها باستغلال هذه الموارد وتوظيفها بشكل عقلاني مخطط ومدروس لكيلا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها؛

- ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية، وهنا يكمن دور الدولة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم إستنزافها عن طريق استخدام غير محسوب وغير عقلاني.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

الكثير من الكتاب والباحثين يرون أن التنمية المستدامة ثلاثية الأبعاد فهي لا تقتصر فقط على الجانب البيئي وإنما هي توليفة من ثلاثة عناصر ملخصة في العلاقة التالية (بوسماحة و بحوص، 2019، صفحة 74):

التنمية المستدامة = (نمو اقتصادي + تنمية وعدالة اجتماعية + حماية بيئية)

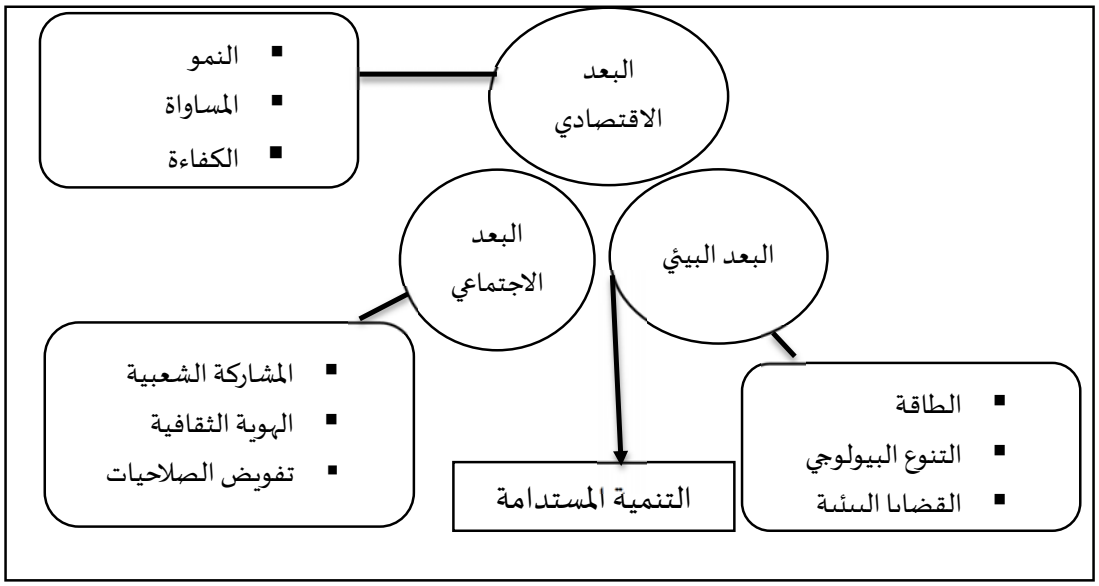
أ. **البعد الاقتصادي:** التنمية من خلال البعد الاقتصادي تعني تحقيق الاستمرارية بتوفير الموارد وكذلك الحفاظ على مستوى معين من التوازن، بحيث يشمل هذا التوازن العناصر التالية (حسون محمد، صالح داوي، و عبد الرحمن خضير، 2015، صفحة 349):

- توفير وإشباع الحاجات الأساسية أي تحسين مستوى الرفاهية للفرد؛
- تلاءم النمو الاقتصادي مع البيئة؛
- إستخدام راس المال بكفاءة وتقليل مستوى الفقر.

ب. **البعد الاجتماعي:** هذا البعد يركز على الانسان باعتباره جوهر التنمية وهدفها النهائي، ولكي يتحقق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يجب على الدولة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها، إضافة إلى ذلك ضمان الديمقراطية من خلال إشراك المجتمع المدني في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ت. **البعد البيئي:** النقطة الحساسة في هذا البعد هي حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية الموجودة فيها وتوظيفها لصالح المورد البشري، دون إحداث أي خلل بالمكونات البيئية المضمنة للأرض؛ الهواء؛ الماء وكل ما هو طبيعي يسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية وتقدمها مع تجنب إستنزافها وضياعها وتلوثها.

الشكل 1: تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط؛ التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"؛ الطبعة الثانية 2014؛ دار صفاء للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ ص 44.

المحور الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر دراسة جدوى المشاريع الإنشائية في دعم التنمية المستدامة بولاية تيميمون

الفرع الأول: منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة واختبار الفرضيات، سنحاول في هذا الجزء إسقاط المعلومات النظرية التي تم التطرق إليها على عينة من المديريات بولاية تيميمون التي تمس موضوع الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي الذي يرتكز على جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها عن طريق برامج متخصصة وقمنا بهذه الخطوات من خلال إعداد إستمارة إستبيان لأخذ آراء عينة الدراسة حول الموضوع بهدف التعرف على دور دراسة جدوى المشاريع الإنشائية بالمنطقة في دعم التنمية المستدامة للولاية.

الفرع الثاني: تقديم مجتمع الدراسة وأداتها

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من مؤسسات (المديريات) بالولاية القائمة على متابعة وتقييم المشاريع العمومية وتم إستقصاؤها بطريقة قصدية حيث تتمثل هذه المديريات في:

مديرية الأشغال العمومية لولاية تيميمون: تمثل إحدى مديريات وزارة الاشغال العمومية في بلادنا المتمثلة في (58) مديرية منتشرة عبر التراب الوطني، وهي إدارة عمومية غير مركزية ذات طابع إداري وتضم مجموعة من الوسائل المادية والبشرية، وتعتبر حديثة النشأة وفقا للتقسيم الإداري الجديد بحيث كانت مديرية منتدبة وارتقت إلى مديرية ولائية لم تنشر بعد في الجريدة الرسمية

مديرية البيئة لولاية تيميمون: تم إنشاؤها في 5 أكتوبر 2021م مقرها بالمجمع الإداري متقنة هواري بومدين، عدد الموظفين بها 16 موظف من أصل 21 حسب الإتفاقية المقررة للمديرية خلال سنة 2023م، من بين مهامها حماية البيئة وترقية وتثمين وتطوير الطاقات المجددة والتحكم في الطاقة في كامل إقليم الولاية؛ المساهمة في كل عمل يرتبط بتنمية الاقتصاد الأخضر على المستوى المحلي.

مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تيميمون: تم إنشاؤها في 21 فيفري 2021م مقرها بالمجمع الإداري متقنة هواري بومدين يوجد بها 48 موظف، من بين مهامها برمجة وضمان توفر العقار القابل للتعمير على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛ المبادرة بكل نشاط يتعلق بالبحث ويهدف إلى ترقية وتطوير أنظمة البناء ومواد البناء؛ مراقبة مخالفات التشريع ومتابعة البناء الفوضوي؛ مراقبة اللجنة التقنية لاختيار الارضيات ومدى مطابقتها لأدوات التعمير.

مديرية التجهيزات العمومية بولاية تيميمون: تم إنشاؤها بتاريخ 2 جانفي 2022م مقرها تابع لوزارة السكن والمدينة بولاية حي أول نوفمبر تحتوي على 68 موظف بمختلف الرتب، حيث تقوم بإنجاز ومتابعة المشاريع التنموية للقطاعات اللامركزية؛ متابعة المشاريع من البداية إلى التسليم النهائي.

وقد تم أخذ عينة عمدية بطريقة عشوائية من الهيئات سالفة الذكر لإجراء الدراسة حيث تم توزيع 50 استبانة على موظفين بهذه المديريات المذكورة سابقاً بالمقابل تم استرداد 35 استبانة أي نسبة 70% من حجم العينة.

ثانياً: تقديم أداة الدراسة

لغرض إجراء الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على المعطيات النظرية بالإضافة إلى دراسات أخرى شبيهة، بحيث تضمنت الاستبانة قسمين كما يلي:

القسم الأول: يضم البيانات الشخصية لعينة الدراسة؛

القسم الثاني: يضم أسئلة الاستبانة ويتكون من محورين؛

- المحور الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول المتغير المستقل والمسمى بدراسة جدوى المشروعات الإنشائية؛
- المحور الثاني: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول المتغير الثاني والمسمى الأبعاد التنموية للمشاريع الانشائية.

ولقد تم اختيار مقياس ليكرت الخماسي والسبب في ذلك أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً في قياس آراء أفراد عينة الدراسة وفق خمسة خيارات مقسمة إلى أربعة درجات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 1: مقياس الدراسة

التصنيف	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: إعداد الباحثين

قاعدة اتخاذ القرار تتمثل في اعتماد المتوسط الافتراضي هي 3 (5/15)، لذلك إذا كان المتوسط الحسابي للفرضية يساوي أو أكبر من 3 فإن أفراد العينة المدروسة يميلون إلى قبول الفرضية أما إذا كان المتوسط الحسابي للفرضية أقل من 3 فهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة يميلون إلى رفض الفرضية.

ولقد تم الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-26) في تحليل البيانات التي تم جمعها لاستخدام الأساليب المناسبة في التحليل، كالمتوسط الحسابي لقياس درجة الموافقة على فقرات الاستبانة لدى أفراد العينة البحثية، وكذا الانحراف المعياري ومعاملات الاختلاف لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي بالإضافة إلى معامل الارتباط لمعرفة درجة وإتجاه العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع بالإضافة إلى معادلة الانحدار لتقدير الاتجاه العام بين المتغيرين.

ولغرض اختبار ثبات الاستبانة تم إستخراج معامل الاتساق الداخلي الفاكرومباخ (Cronbach's Alpha) لجميع فقرات الاستبانة، حيث بلغت نسبته 90.8% وهي نسبة عالية جدا لثبات الاتساق الداخلي تدل على موثوقية كبيرة للاستبانة.

الفرع الثالث: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبانة واختبار الفرضيات

أولا: التحليل الوصفي لإجابات المبحوثين حول البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول 2: الخصائص العامة لأفراد العينة

المتغير		التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤسسة	مديرية الأشغال العمومية لولاية تيميمون	18	36
	مديرية البيئة لولاية تيميمون	10	20
	مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تيميمون	16	32
	مديرية التجهيزات العمومية لولاية تيميمون	6	12
الجنس	ذكر	31	62
	أنثى	19	38
الفئات العمرية	أقل من 30 سنة	7	14
	من 30 سنة الى 40 سنة	28	56
	من 41 سنة الى 50 سنة	12	24
	أكثر من 50 سنة	3	6
المستوى التعليمي	ثانوي	6	12
	تقني سامي	4	8
	جامعي طور التدرج (ليسانس، ماستر، مهندس دولة)	40	80
	جامعي طور ما بعد التدرج (ماجيستر، دكتوراه)	/	/
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	44
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	8	16
	من 11 سنة الى 20 سنة	16	32
	أكثر من 20 سنة	4	8

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه ضمن متغير المؤسسة ان نسبة 36% من الموظفين تتمركز مناصبهم في مديرية الأشغال العمومية، لتحتل بعدها مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء الرتبة الثانية في تصنيف تمركز الموظفين من العينة المستجوبة بعدد 16 موظف من إجمالي العينة لمختلف الرتب الموجودة بالمؤسسة المقابلة لنسبة 32% أما عن نسبتي 20% و12% فهما يعبران عن باقي عينة الدراسة المستجوبة موزعة على مديرية البيئة ومديرية التجهيزات العمومية بولاية على التوالي، ويظهر الجدول نسبة 62% من أفراد العينة تم إستجوابهم ذكوراً بينما نسبة الاناث قدرت ب 38% مما يوضح أن نسبة الإناث بدأت تقترب بشكل ملحوظ من نسبة الذكور في مناصب الشغل بهذه المديريات ويتبين لنا من خلال متغير العمر ان غالبية أفراد العينة تتروح أعمارهم ما بين 30 سنة الى 40 سنة أي ما نسبته 56% تليها فئة الاعمار من 41 سنة إلى 50 سنة مقابلة لنسبة مئوية 24% لتبقي الفئتين أقل من 30 سنة وأكثر من 50 سنة في أخر رتبتين بنسبة 14%، 6% على التوالي ما يتبين لنا أن الفئة الشبانية تسيطر على أغلب الوظائف بالمؤسسات محل الدراسة.

كما وهذه النسبة تتناسب مع المستوى التعليمي لغالبية هؤلاء الشباب بمختلف المديريات محل الدراسة حيث سيطر المستوى الجامعي طور التدرج على الفئات المستجوبة بنسبة 80%، ونلاحظ أيضاً أن مستوى الثانوي وتقني سامي يتقاربان من بعضهما بشكل كبير بخصوص نسبة أعمار أفراد العينة المستجوبة لكل منهما حيث أن الفارق بينهما يقدر بنسبة 4%، لينعدم وجود فئة جامعي طور ما بعد التدرج من عينة المدروسة.

أما عن متغير سنوات الخبرة يظهر الجدول أن غالبية الافراد لهم مستوى خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 44% تليها الفئة ما بين 11 الى 20 سنة بنسبة 32% ثم تأتي فئة من 5 سنوات الى 10 سنوات في رتبة الثالثة بنسبة 16% وخبرة أكثر من 20 سنة إحتلها أربعة موظفين عبر مختلف المديريات محل الدراسة بنسبة 8%.

ثانياً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة حول محاور الاستبانة

- **التحليل الوصفي لإجابات العينة حول أبعاد المتغير المستقل (دراسة جدوى المشروعات الإنشائية)**

يوضح الجدول الموالي المعالجة الإحصائية للمحور الأول من الاستبانة أي المتغير المستقل بأبعاده والعبارات التي تحملها من خلال عرض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري مع معامل الاختلاف لكل عبارة.

الجدول 3: نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد العينة حول المتغير المستقل

الرقم	العبارة	المتوسط الحاسبي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1/ مدى الإدراك بأهمية التوجه لإقامة مشاريع إنشائية في الولايات المستحدثة بالجنوب		**3.6760**	**0.51570**	**0.1402**	//////
01	يوجد توجه أو سياسة واضحة من قبل الدولة لإقامة مشاريع إنشائية تتلاءم مع طبيعة الولايات المستحدثة	3.8400	0.65027	0.1693	1
02	تدرك السلطات المحلية بولاية تيميمون أهمية المشاريع الانشائية في دعم البنية التحتية والنهوض بالتنمية المحلية	3.8600	0.80837	0.2094	2
03	يوجد توجه واضح من قبل الدولة لدعم اقامة مشاريع إنشائية في الولايات الجديدة يقوم على تقديم تسهيلات إدارية واجراءات تحفيزية	3.6200	0.87808	0.2425	4

04	تقوم السلطات المحلية بولاية تيميمون بحث المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار في تشييد المشاريع الإنشائية	3.5200	0.90891	0.2582	5
05	تضع الجهات المهتمة بالشأن التنموي في الولاية قائمة بأولويات المشاريع الإنشائية	3.5400	0.83812	0.2367	3
2/ دراسة الجدوى للمشروع الإنشائي		**3.5653**	**0.54747**	**0.1535**	//////
06	يوجد إدراك لدى الهيئات والسلطات المحلية بولاية تيميمون بأهمية دراسة الجدوى في اتخاذ قرار الاستثمار في المشروعات الانشائية	3.5400	0.86213	0.2435	7
07	تخضع المشاريع الانشائية لدراسات جدوى أولية من قبل الهيئات ذات العلاقة والتي تعتبر مؤشر لرفض أو قبول المشروع من حيث المبدأ	3.5000	0.93131	0.2660	11
08	تخضع المشاريع الانشائية في حالة القبول الأولي لدراسات جدوى تفصيلية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية ...الخ)	3.5200	0.97395	0.2766	14
09	تشترط مصالحنا -قبل منح الترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئيا - ضرورة خضوعه لدراسة جدوى فنية	3.5800	0.90554	0.2529	10
10	تشترط مصالحنا -قبل منح الترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئيا - ضرورة خضوعه لدراسة جدوى اجتماعية	3.6600	0.89466	0.2444	8
11	تشترط مصالحنا -قبل منح الترخيص بالدخول في المشروع المقبول مبدئيا - ضرورة خضوعه لدراسة جدوى بيئية	3.7400	0.92162	0.2464	9
12	تعتمد الجهات القائمة بدراسة المشروع معايير واضحة في كل مجال من مجالات دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الانشائي	3.7200	0.78350	0.2106	2
13	تراعي الجهات القائمة بدراسة جدوى المشروع قبل منح التمويل له ضرورة المرور بكل أنواع دراسات الجدوى التفصيلية	3.6600	0.82338	0.2249	4
14	تؤيد الجهات القائمة بدراسة الجدوى وتدعم المشاريع الانشائية التي لها جدول زمني أقل في الإنجاز وبداية النشاط	3.5600	0.76024	0.2135	3
15	تواجه المصالح القائمة على دراسات الجدوى صعوبات في اعتماد دراسات الجدوى لتمويل المشاريع الانشائية	3.1600	0.73845	0.2336	6
16	تشجع المصالح القائمة على دراسات الجدوى المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية بدلا من الموارد المستوردة	3.5200	0.95276	0.2706	12
17	تستعين المصالح القائمة على دراسات الجدوى في عمليات التقييم بخبراء خارجيين ومكاتب دراسات لإبداء رأيها قبل منح الترخيص لقيام المشروع	3.3800	0.92339	0.2731	13
18	تقوم المصالح القائمة على دراسات الجدوى بتقييم مدى ملائمة الإمكانيات المتاحة مع الاحتياجات اللازمة لقيام المشروع	3.7600	0.71600	0.1904	1
19	تشجع المصالح القائمة على دراسات الجدوى المشاريع الانشائية التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة المحلية في توظيفها	3.4600	0.99406	0.2873	15
20	تراعي الجهات المخول لها القيام بدراسات الجدوى مقدار التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية من الدخول في المشروع (كتوفير مناصب شغل، تحسين مستوى التعليم، الصحة، دعم السوق المحلي...الخ)	3.7200	0.85809	0.2306	5

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول علاه ان أفراد العينة المستجوبة المجمعة في بعض موظفي الأربع مديريات في الولاية يجتمع رأيهم فيما يخص بعد **"مدى الإدراك بأهمية التوجه لإقامة مشاريع إنشائية في الولايات المستحدثة بالجنوب"** على أن هناك التفاتة وجهة من قبل الهيئات المعنية لإقامة مشاريع إنشائية في الولاية ما يدعم نسبة تجسيد المشاريع التنموية وتحقيق الأهداف التنموية المتوخاة من وراءها، وما يؤكد إرتفاع درجة إتفاق المستجوبين العبارة الأولى "يوجد توجه أو سياسة واضحة من قبل الدولة لإقامة مشاريع إنشائية تتلاءم مع طبيعة الولايات المستحدثة" التي توافق قيمة متوسط حسابي 3.8400 ومعامل اختلاف 16.93%.

وفيما يخص بعد **"دراسة جدوى المشروع الإنشائي"** فأفراد العينة رأيهم يتجه نحو الايجاب أي ان المشروعات الانشائية تخضع لدراسة جدوى مفصلة ودقيقة قبل بداية النشاط ما يجعل إنجاز هذه المشاريع يتم في الوقت المحدد وبتكاليف أقل، حيث أن العبارات الثلاثة رقم 18 "تقوم المصالح القائمة على دراسات الجدوى بتقييم مدى ملائمة الإمكانيات المتاحة مع الاحتياجات اللازمة لقيام المشروع" والعبارة رقم 12 "تعتمد الجهات القائمة بدراسة المشروع معايير واضحة في كل مجال من مجالات دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الانشائي" والعبارة رقم 14 "تؤيد الجهات القائمة بدراسة الجدوى وتدعم المشاريع الانشائية التي لها جدول زمني أقل في الإنجاز وبداية النشاط" تعكس مضمون الرأي العام والتي توافق قيم متوسطها الحسابي ونسب معامل اختلاف الخاص بها على الترتيب وكما يلي: 3.7600/ 19.04%، 3.7200/ 21.06%، 3.5600/ 21.35%.

- **نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لأبعاد المتغير المستقل "دراسة جدوى المشروعات الإنشائية"**

الجدول 4: نتائج التحليل الاحصائي للمتغير المستقل (دراسة جدوى المشروعات الإنشائية)

الرقم	المتغير والأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	مدى الادراك بأهمية التوجه لإقامة مشاريع إنشائية في الولايات المستحدثة بالجنوب	3.6760	0.51570	0.1402	1
2	دراسة الجدوى للمشروع الإنشائي	3.5653	0.54747	0.1535	2
دراسة جدوى المشروعات الإنشائية		**3.6530**	**0.52181**	**0.1428**	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعدي المتغير المستقل "دراسة جدوى المشروعات الانشائية" فاق المتوسط الافتراضي (3.00) وقيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل بلغت 3.65 ما يعكس الاتفاق الموجود من قبل عينة الدراسة حول هذا المتغير والفقرات التي يضمها أي أن هناك إعتماد من قبل المديريات محل الدراسة على دراسة جدوى المشروعات الإنشائية بولاية تيميمون، حيث زاد الاتفاق حول البعد الاول "مدى الادراك بأهمية التوجه لإقامة مشاريع انشائية في الولايات المستحدثة بالجنوب" نظراً لحصوله على الرتبة الأولى وذلك بمعامل اختلاف يقدر ب 14.02% أما البعد الثاني قيمة معامل الاختلاف له تمثلت بنسبة 15.35% ومن خلال هذه النسبة يتبين أن هناك إتفاق حول البعد الثاني يقارب الاتفاق الموجود حول البعد الأول.

ثانياً: التحليل الوصفي لإجابات العينة حول المتغير التابع (الأبعاد التنموية للمشاريع الإنشائية)

توضح الجداول الموالية التحليل الاحصائي لكل بعد من أبعاد المتغير التابع المتمثل في التنمية المستدامة على حسب الترتيب المذكورة عليه.

الجدول 5: التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة حول البعد الاقتصادي للمشاريع الإنشائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
21	تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين مستوى المعيشة	3.9000	0.70711	0.1813	4
22	تساهم المشاريع الإنشائية في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي	3.6600	0.96065	0.2624	11
23	تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين ورفع معدلات الأجور	3.5000	0.83910	0.2397	10
24	تساهم المشاريع الإنشائية في تنويع خريطة المشاريع المقامة بالمنطقة	3.9000	0.67763	0.1737	2
25	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم السوق المحلي	4.1600	0.68094	0.1636	1
26	تساهم المشاريع الإنشائية (من طرق ومرافق حيوية) في إستغلال فرص الاستثمار بالمناطق النائية	4.0000	0.78246	0.1956	5
27	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم المقاولاتية الشبانية	3.8000	0.78246	0.2059	7
28	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم السياحة المحلية	3.9800	0.71400	0.1793	3
29	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم الفلاحة بالمنطقة	3.9800	0.84491	0.2122	8
30	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم القطاعات الحيوية	3.7600	0.77090	0.2050	6
31	تساهم المشاريع الإنشائية في تنمية موارد الجماعات المحلية	3.6200	0.77959	0.2153	9
البعد الاقتصادي للمشاريع الإنشائية		**3.8418**	**0.49139**	**0.1279**	//////

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

يتبين لنا من نتائج الجدول أعلاه أن فقرات البعد الاقتصادي للمشاريع الإنشائية حازت على درجة موافقة مقبولة إلى حد بعيد من مستوجبي أفراد العينة حول هذا البعد بمتوسط حسابي 3.8418 ومعامل اختلاف نسبته 12.79%، بحيث تصدرت العبارة رقم 25 الترتيب بمتوسط حسابي عالي قيمته 4.1600 ونسبة معامل اختلاف 16.36% ومضمون العبارة يقول "تساهم المشاريع الإنشائية في دعم السوق المحلي"، تليها العبارتين رقم 24 في الرتبة الثانية والتي تنص على "تساهم المشاريع الانشائية في تنويع خريطة المشاريع المقامة بالمنطقة" والعبارة رقم 28 في ثالث رتبة ومحتواها هو "تساهم المشاريع الإنشائية في دعم السياحة" حيث أن هناك تقارب في قيمة المتوسط الحسابي لهما وقيمته عالية بلغت 3.9000، 3.9800 على التوالي، أما نسبة معامل الاختلاف التي توافق كل منها 17.37% و17.93%، هذا ما يعني أن الولاية تحرص على تحقيق التنمية المستدامة وفق البعد الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع تخدم مصالح أفراد المجتمع من جهة أي تحسن مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية وتقلل كذلك من مستوى الفقر لهم، ومن جهة أخرى تعزز نمو الاقتصاد المحلي عن طريق إرتفاع نسبة الاستثمار السياحي وكذا تحقيق الاستثمار في المشاريع التنموية المبرمج تجسيدها في الولاية.

الجدول 6: التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة حول البعد الاجتماعي للمشاريع الإنشائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
32	تساهم المشاريع الإنشائية المقامة في المنطقة في تخفيض نسبة البطالة	3.9600	0.78142	0.1973	1
33	تساهم المشاريع الإنشائية في تحسين مستوى الرعاية الصحية	3.5000	0.90914	0.2597	2
34	تساهم المشاريع الإنشائية في الحفاظ على الموروث وعلى عادات وتقاليد المجتمع المحلي	3.3000	1.05463	0.3195	5
35	تساهم المشاريع الإنشائية في تحقيق العدالة في توزيع الثروة والمداخيل	3.0600	0.95640	0.3125	4
36	تساهم المشاريع الإنشائية في رفع معدلات التنمية الاجتماعية المحلية والوطنية	3.4400	0.90711	0.2636	3
البعد الاجتماعي للمشاريع الإنشائية		**3.4520**	**0.72033**	**0.2086**	///////

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

يمكن القول بعد ملاحظة النتائج الموجودة في الجدول السابق أن جميع عبارات البعد الاجتماعي للمشاريع الإنشائية حظيت بدرجة موافقة ما بين متوسطة إلى مرتفعة نسبياً من قبل أفراد العينة المدروسة حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد 3.4520 ومعامل اختلاف 20.86%، والعبارة رقم 32 القائلة "تساهم المشاريع الإنشائية المقامة بالمنطقة في تخفيض نسبة البطالة" الموافقة لمتوسط حسابي عالي قيمته 3.9600 ومعامل اختلاف 19.73% برهنت على أن الولاية تقف على فك الانشغال الجوهري الذي يشغل بال كل فرد من أفراد المجتمع وهو الحصول على منصب شغل جراء تجسيد المشاريع وتوظيف الشباب البطال للقيام بإنجازها.

ومن خلال ما تم تفسيره يتبين أن المؤسسات محل الدراسة تساهم في الارتقاء بالعنصر البشري وتأمن احتياجاته كما تحسن من مستوى رفاهيته خلال إنجاز المشاريع والمرافق العمومية الضرورية (مستشفيات، مباني سكنية، طرق...الخ) التي لا غنى عنها من طرف أي إنسان.

الجدول 7: التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة حول البعد البيئي للمشاريع الإنشائية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
37	تساهم المشاريع الإنشائية في تخفيض نسبة تلوث الهواء، الماء والتربة	2.9800	1.09712	0.3681	4
38	تساهم المشاريع الإنشائية (من طرق ومرافق حيوية) في نقل النفايات والتقليل من الأوبئة	3.6600	0.91718	0.2505	2
39	تساهم المشاريع الإنشائية في المحافظة على التنوع البيولوجي	3.3600	0.92051	0.2739	3
40	تساهم المشاريع الإنشائية في دعم الطابع الجمالي بالمنطقة بشكل ملحوظ مقارنة ببقية المشروعات	3.5400	0.88548	0.2501	1
البعد البيئي للمشاريع الانشائية		**3.3850**	**0.73750**	**0.2178**	///////

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

تظهر لنا نتائج الجدول أعلاه أن البعد البيئي للمشاريع الإنشائية حاز على درجة موافقة متوسطة حيث قدر المتوسط الحسابي له بقيمة 3.3850 ومعامل اختلاف بنسبة 21.78% وهو ما يدل على تذبذب إتفاق إجابات

المستجوبين على عبارات هذا البعد، بحيث جاءت في الرتبة الأولى العبارة رقم 40 التي تنص على " تساهم المشاريع الإنشائية في دعم الطابع الجمالي بالمنطقة بشكل ملحوظ مقارنة ببقية المشروعات" بمتوسط حسابي ومعامل اختلاف على الترتيب 3.5400و25.01%، أما عن الرتبة الثانية حازت عليها العبارة رقم 38 بمضمون يقول "تساهم المشاريع الإنشائية (من طرق ومرافق حيوية) في نقل النفايات والتقليل من الأوبئة" بمتوسط حسابي 3.3600 ومعامل اختلاف 25.05% وفي أخر رتبتين جاءت العبارتين رقم 39 ورقم 38 التي من خلالهما نقول للجهات المسؤولة عن إقامة المشاريع الانشائية بأن تولي إهتمام بالغ للاحتفاظ على الموارد الطبيعية من التلوث والضياع أي استغلال الموارد المتاحة على قدر الإمكان وفي إطار سلامتها البيئية.

بعد العرض التفصيلي لجداول التحليل الوصفي الخاصة بأبعاد متغير التابع "التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية " نحاول إعطاء تحليل وصفي اجمالي لهذا الأخير من خلال الجدول الموالي:

الجدول 8: نتائج التحليل الاحصائي للمتغير التابع "التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية"

الرقم	المتغير و أبعاده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	البعد الاقتصادي للمشاريع الانشائية	3.8418	0.49139	0.1279	1
2	البعد الاجتماعي للمشاريع الانشائية	3.4520	0.72033	0.2086	2
3	البعد البيئي للمشاريع الانشائية	3.3850	0.73750	0.2178	3
التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية		**3.6530**	**0.52181**	**0.1428**	/

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

يلاحظ من خلال الجدول السابق وجود إتفاق متوسط بين آراء العينة حول المتغير التابع "التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية" حيث فاق المتوسط الحسابي الإفتراضي لأبعاده قيمة (3.00) وإزداد الاتفاق تدريجياً من البعد الاقتصادي إلى البعد البيئي حسب ترتيب معامل الاختلاف الموافق لهم وإجمالاً يمكن القول أن هناك ميول لأفراد العينة المستجوبة على إتفاقهم بأن المشاريع الإنشائية ذات دراسة جدوى مضبوطة تساهم في رفع مستوى التنمية المستدامة بالمنطقة وذلك من خلال قيمة المتوسط الحسابي للمتغير الثاني المقدرة ب 3.65 والمقابلة لنسبة 14.28% كمعامل اختلاف.

الفرع الثالث: اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج

من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تم حسابها ببرنامج Spss كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، معاملات الارتباط وكذا معاملات الانحدار لقياس مدى قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرات الدراسة.

أ. **اختبار الفرضية الأولى:** تنص الفرضية على أنه: H1: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين إعتماد دراسات جدوى المشروعات الانشائية ودعم التنمية المستدامة بولاية تيميمون.**

لاختبار هذه الفرضية تم إستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة قوة وإتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، فكلما إقتربت قيمة المعامل من 1 فإنها تدل على إرتفاع قوة العلاقة بين المتغيرين المدروسة أما اذا كانت تقترب من 0 فهي تدل على إنخفاض شدة الارتباط بينهما ويدل هذا كذلك على وجود استقلالية بين المتغيرات، وإذا

كانت القيمة محصورة بين 0.01 و0.02 فالعلاقة ضعيفة جداً، وإذا إنحصرت ما بين 0.21 و0.40 فالعلاقة هنا تكون ضعيفة، أما إذا وقعت القيمة ما بين 0.41 و0.59 تكون العلاقة متوسطة بين المتغيرين، وإذا إنحصرت ما بين 0.60 و0.80 فالعلاقة تكون قوية وإذا وقعت قيمة المعامل في 0.99 فالعلاقة تعد قوية جداً، في حين إذا كانت قيمة المعامل مساوية ل 1 فالعلاقة تامة بين المتغيرين.

وبالإعتماد على مخرجات برنامج Spss نحصل على الجدول التالي الذي يبين علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة الحالية:

الجدول 9: معامل الارتباط ودرجة معنوية الفرضية الأولى

دراسة جدوى المشروعات الانشائية	**Corrélation de pearson**	**1**	**0.297**
-	Sig (bilatérale)	-	0.037
التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية	Corrélation de pearson	0.297	1
-	Sig (bilatérale)	0.037	-
-	N	50	50

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن مستوى المعنوية المحسوبة 0.037 أقل من مستوى المعنوية الاسمي 0.05 حسب ما نلاحظه، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين اعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية ودعم التنمية المستدامة بولاية تيميمون، وتدل قيمة معامل الارتباط 0.297 على وجود علاقة طردية ضعيفة ما بين المتغيرين في المؤسسات محل الدراسة؛ ما يعني أن اعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية من قبل الهيئات المكلفة بها يأثر على دعم التنمية المستدامة للمشاريع الانشائية القائمة من أجل ضمان نجاعة الإنجاز.

ب. اختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية على أنه: H0: **لا يوجد أثر دال احصائيا عند مستوى معنوية 5% بين اعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية ودعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون.**

لاختبار ما تنص عليه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية وقوة التأثير الموجودة بين متغيرات الدراسة وبالاعتماد على مخرجات برنامج Spss نحصل على الجدول التالي:

الجدول 10: نتائج الانحدار الخطي البسيط بين دراسات جدوى المشروعات الإنشائية والتنمية المستدامة للمشاريع الإنشائية

Coefficients a							
Modèle		Coefficients non Standardisés			Coefficients standardisés	t	Sig
		B	R^2	Ecart standard	Bêta		
1	**(Constante)**	2.527	_	0.528	-	4.784	0.000
	دراسات جدوى المشروعات الانشائية	0.313	0.088	0.146	0.297	2.151	0.037
a. Variable dépendant: التنمية المستدامة							

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات Spss

تظهر النتائج الموجود في الجدول أعلاه إتجاه العلاقة بين "دراسات جدوى المشروعات الإنشائية" و"التنمية المستدامة"، بحيث أن هناك تأثير طردي ضعيف لاعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية في دعم

التنمية المستدامة للولاية وتعكس هذه النتيجة القيمة الموجودة في الجدول السابق لمعامل الارتباط والتي بلغت نسبتها 30% تقريباً مع قيمة معامل التحديد $R^2= 0.088$ أي أن النسبة التفسيرية للمتغير المستقل في التابع قدرت ب 9% تقريباً، هذا الأثر الضعيف صرح به بعض من موظفي المؤسسات محل الدراسة خلال إجراء مقابلات شخصية معهم وما أجادوا به أن الولاية تفتقر لمكاتب الدراسات مختصة وكذا المستشارين والخبراء المختصين في مجال إعداد دراسات الجدوى خاصة للمشاريع الكبرى وفي جو المقابلة تم طرح سؤال يقول إلى أين تلجؤون في حالة إعداد دراسات الجدوى للمشاريع التي تقومون بها وتشرفون عليها؟ والإجابة كانت يتم الإستعانة بمكاتب دراسات على مستوى ولاية أدرار بإعتبار أن لها الاقدمية والخبرة في مجال التقييم الأولي للمشاريع؛ والدلالة الإحصائية للأثر تتضح من خلال القيمة المعنوية المحسوبة 0.037 وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية الاسمية 0,05 ما توضحه قيمة اختبار t التي بلغت 2.151، أما قيمة ثابت الإنحدار (2.527) فتثمل مساهمة العوامل الأخرى مجمعة في دعم التنمية المستدامة للمنطقة أي إضافة المرافق والمشاريع التي تلبي إحتياجات ورفاهية أفراد المجتمع دون إعتماد دراسات جدوى على هذه المشاريع من قبل المؤسسات محل الدراسة.

وعليه يمكن صياغة معادلة خط الانحدار على النحو التالي:

$$Y= 0.313x+2.527$$

وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر دال احصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين اعتماد دراسات جدوى المشروعات الانشائية ودعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون.

خاتمة:

في الختام نقول أن الدراسة جاءت للكشف عن الدور المتوقع لاعتماد دراسات جدوى المشروعات التي تعد الركيزة الأساسية لأصحاب المشاريع في تحديد مدى صلاحية المشاريع التي يستثمرون فيها، وأثر هذا الدور في دعم التنمية المستدامة للمنطقة عبر المشاريع الانشائية المقامة بها وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد الوطني التابعة له.

وإن دراسة جدوى المشاريع الإنشائية المحكمة لها القدرة على أن تكون قوة قوية لتعزيز التنمية المستدامة ورفع من مستواها، لكنها تحتاج من الجهات المكلفة أن تلزم وتجبر أصحاب المشاريع بالتقيد بما تنص عليه أنواع دراسات الجدوى الاقتصادية؛ هذا لضمان نجاعة المشاريع وبقاء صلاحيتها لمدة كبيرة.

ولقد تم التوصل بعد المعالجة النظرية واختبار الفرضيات الى مجموعة من النتائج أهمها:

- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع سواء الخاصة منها والعمومية أمر مهم وضروري لا يجوز تجاوزه من قبل الهيئات المعينة ومكاتب الدراسات القائم في هذا المجال لأن به يتم اختيار أنسب البدائل وتجسيدها بأفضل الطرق وأقل التكاليف ثم عند تقييمها نصل إلى أقل أو بالأحرى الى انعدام الانحرافات والخسائر المتوقعة والفعلية.
- التنمية المستدامة قاعدتها الأساسية في الاستمرار تكمن في مدى فعالية المشاريع الإنشائية خاصة البنى التحتية للمنطقة، بعد توفر هذه الأخير سوف تحقق احتياجات الجيل الحالي ويبقى سيران مفعولها إلى أجيال مقبلة هذا ان كانت مرتكزة في إنشائها على دراسات جدوى محكمة ومتقنة.

- ❖ وجود اعتماد لدراسات جدوى المشروعات الإنشائية من قبل الهيئات المعينة بولاية هذه النتيجة تعكسها الجداول الإحصائية المتوصل لها بعد إدخال البيانات والتي وضحت وجود شبه اتفاق بين إجابات العينة المستجوبة حول مدى الإدراك بأهمية التوجه لإقامة مشاريع إنشائية في الولايات المستحدثة بالجنوب وكذلك دراسة جدوى المشروع الانشائي.
- ❖ توصلت نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين دراسات جدوى المشروعات الانشائية ودعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون.
- ❖ وكذلك من بين نتائج اختبار فرضيات الدراسة تبين وجود أثر ضئيل لاعتماد دراسات جدوى المشروعات الإنشائية في دعم التنمية المستدامة لولاية تيميمون.

عموما يمكن القول أن ولاية تيميمون من بين الولايات المستحدثة مؤخرا وخاصة المديريات التي تم إجراء الدراسة فيها حديثة النشأة بحيث تم إنشاء أغلبها منذ ثلاث سنوات سابقة، وعليه فإن النتائج فسرت عدم وجود مستوى مقبول لدراسة جدوى المشروعات الانشائية التي تساهم بشكل جد كبير في دعم التنمية المستدامة للولاية وعلى هذا الأساس نسرد جملة من التوصيات وهي كالتالي:

- ✓ يجب على الجهات المكلفة مرافقة البلديات في مختلف البرامج والعمليات المختصة بالمشاريع العمومية.
- ✓ وقوف وحرص الجهات المعنية على مكاتب الدراسات لإعداد مختلف الدراسات خلال فترة برمجة المشاريع وتوفير الأدوات اللازمة لذلك بالإضافة إلى مراقبة المشاريع.
- ✓ مرافقة الجهات المعنية للمستثمرين ومختلف الشركاء الاقتصاديين لتجسيد مختلف المشاريع التنموية.
- ✓ تكثيف أشغال الطرق والشبكات المختلفة للسكنات الريفية.
- ✓ اعتماد مشاريع ناشئة أساسها مواد أولية متوفرة في مناطق الجنوب الجزائري كاستغلال مادة الطين والتربة من أجل فتح مجمع صنع الزجاج، وأيضا استغلال مادة التمر لإنتاج الرب وأعلاف الحيوانات ومن خلال إقامة هذه المشاريع نصل إلى تحقيق ما تنص عليه التنمية المستدامة من مختلف جوانبها "تحسين المستوى المعيشي، تخفيض معدل البطالة، دعم الاقتصاد المحلي والوطني".

قائمة المراجع:

1. الحواري نضال والعتبي ضرار، (2017)، إدارة المشاريع الإنمائية "دراسة وتقرير الجدوى"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
2. بلعجوز حسين وصاطوري الجودي، (2013)، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون.
3. حسين السبسي صلاح الدين، (2003)، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار الفكر العربي (القاهرة).
4. محمد غنيم عثمان وأبو زنط ماجدة، (2014)، التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
5. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، (2014)، التنمية المستدامة "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

6. تمجغدين نور الدين، (2018)، دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص . دراسة حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منطقة الجنوب الشرقي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة.
7. محمد يوسف جابر يوسف، (2012)، تقييم استخدام منهجية إدارة المشاريع الانشائية بالمملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية لآراء عينة من المكاتب الهندسية وشركات المقاولات، قسم إدارة المشاريع، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.
8. واضح محمود، (2016)، مساهمة في تحسين إدارة المشاريع الانشائية في الجزائر: دراسة تطبيقية لنشاط انجاز قنوات نقل المحروقات عبر الانابيب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة -1-الحاج لخضر، باتنة.
9. واضح محمود وجعيل جمال، (2019)، واقع دراسات جدوى المشاريع الانشائية في الجزائر: الصعوبات والحلول، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 09، العدد01، الصفحات 58. 76.
10. أوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، صفحات 329. 354.
11. بن عاشة وليد وعلماوي احمد وبن أوذينة بوحفص، (2020)، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة منتدى الدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03 والعدد 02، الصفحات 132. 143.
12. بوحجلة محمد، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2000. 2011، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الصفحات 71. 92.
13. بوساحة محمد لخضر وبحوص نسيمة، 2019، دور الجامعة في تجسيد التنمية المستدامة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث والعدد الأول، الصفحات 70. 85.
14. حسون محمد عبد الله وصالح داوي مهدي وعبد الرحمن خضير إسراء، (2015)، التنمية المستدامة: المفهوم والعناصر والابعاد، مجلة ديالى، الصفحات 338. 356.
15. زبير محمد، (2019)، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ودورها في تحقيق الامن البيئي والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والبيئة، الصفحات 47. 66.
16. صاطوري الجودي، (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16.
17. ضيف احمد وضيف سعيدة وحمياني صبرينة، (2021)، نحو تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال تطبيق استراتيجية التسويق الأخضر بمنظمات الاعمال، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، الصفحات 383. 399.
18. عبد الله يوسف وعبد الحميد خالد عبد الحميد، (2017)، دراسة الجدوى المالية التفصيلية للمشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري: مشروع صناعة الاسمنت انموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، الصفحة 20.
19. علي عباس عبد الجليل وبوبشيش رفيق، الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، (2022)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 01، الصفحات 101 – 116.
20. Pranav B. Maske & Ajay K. Gaikwad. (2021). Feasibility Study For A Residential Construction Project: A Case Study. International Research Journal of Engineering and Technology (IRJET), 3984 – 3990.

21.PMBOK. (2008). A guide to the project management body of knowledge. New York: Project Management Institute: 4th edition.

22.Tomislav, K. (2018). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues. Zagreb International Review of Economics & Business, 67 - 93.

23.Turyasingura, J., & Agaba, M. (2023). Project Feasibility Studies and Sustainability of Government Supported Projects in Uganda. ADPEBI International Journal of Business and Social Science, 150 - 164.